المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
High National Elections Commission

وحدة دعم المرأة
Women's Support Unit
sabadul gurna adimii

تقرير رصد العنف الإلكتروني ضـــد المـرأة في الانتخابـات

خـــلال
يناير - يونيو 2025

تقرير رصد العنف الإلكتروني ضـــد المـرأة في الانتخـابـات

Online Violence against Women Monitoring Report

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

تقرير رصـد العنف الإلكتروني
ضـد المـرأة في الانتخـــابـات

خـلال ينايـر – يونيـــو 2025

نظرة عامة - النقاط الرئيسية والتوصيات

تحليل العنف الرقمي ضد النساء في المجال الانتخابي في ليبيا خلال الفترة (1 يناير - 26 يونيو 2025) من خلال تحليل البيانات لعدد ما يقارب **610 منشورا رقميا** أظهرت مؤشرات مقلقة تستدعي استجابة استراتيجية من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والجهات الشريكة.

النقاط الأساسية

- تصاعد خطاب الكراهية ضد المرشحات: **أكثر من 72%** من المنشورات العنيفة استهدفت نساءً مرشحات أو في مناصب سياسية.
- ارتفاع حدة العنف النفسي: **شكلت 89%** من المنشورات أنماطا من الخطاب العنيف ضد النساء من خلال الشتائم، والوصم، والسخرية، والاتهامات.
- أظهرت نتائج التحليل **أن منصة الفيسبوك تمثل المنصة الرئيسية لاستهداف النساء**، إذ استحوذت على **ما يقارب 97%** من مجموع المنشورات التي تم رصدها.
- **77% من المنشورات** تضمنت تحقيرًا مباشرا لشخصية المرأة او لمظهرها وليس لمواقفها السياسية.
- الجناة في الغالب من حسابات شخصية وهمية غير معلومة المصدر ما يعقد التصدي للظاهرة.
- تصـاعد الهجوم على السـلطة الانتخابية: تم رصـد عدة منشـورات حملت خطابًا عنيفًا ضـد المفوضـية وأعضائها (خصوصًا النساء). .
- خطاب الكراهية موجه بدرجة أكبر للنسـاء العاملات في الوزارات، البلديات والمفوضـية مقارنة بالمرشـحات المستقلات.
- العنف يتخذ شـكلًا تمييزيا ضـد النسـاء يتم فيه التركيز على الشـكل، الأصـول، اللباس، والشـكوك حول «الشرعية» الاجتماعية للمرأة.

توصيات استراتيجية للمفوضية

1. تقديم توصيات للسلطة التشريعية بشأن تضمين نصوص صريحة في القوانين الانتخابية بشأن جرائم العنف الإلكتروني ضد المرأة في الانتخابات.
2. اعتماد مدونة سلوك تتضمن النص على نبذ العنف الرقمي بجميع أشكاله.
3. انشاء خط موازي للمنصة لاستقبال بلاغات النساء المستهدفات بحملات العنف الانتخابي الالكتروني التي لم يتم رصدها من قبل المنصة.

4. تعزيز قدرات وحدة الرصد الرقمية داخل المفوضية من ناحية التدريب على الرصد والتحليل واعداد التقارير لرصد المنشورات التحريضية أو العنيفة ضد النساء.
5. التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي لتقييد الحسابات التي تبث خطاب كراهية ضد النساء في العملية الانتخابية سواء مرشحات ناخبات او موظفات في المفوضية العليا للانتخابات.
6. إطلاق حملات توعية للمواطنين والمواطنات حول الآثار السلبية للعنف الرقمي ضد المرأة فيما يتعلق بالانتخابات ومشاركة المرأة السياسية وأثرها على شمولية العملية الانتخابية.
7. توفير البيئة الامنة لمشاركة المرأة في الانتخابات ومناهضة خطاب الكراهية ضمن برامج التوعية المدنية الانتخابية.
8. ربط قنوات الاتصال مع أطراف فاعلة ومختصة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة مثل مؤسسات سيادة القانون، الوزارات المعنية، منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية الفاعلة.
9. ادماج توصيات التقرير في خطة عمل وحدة دعم المرأة في المفوضية.

سياق انتخابي منقسم وعنف رقمي يستهدف النساء في ليبيا

شهدت ليبيا خلال النصف الأول من عام 2025 حراكًا انتخابيًا لانتخابات المجالس البلدية وسط استقطاب انتخابي حاد تم فتح باب الترشح الأمر الذي رافقته حملات مكثفة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ضمن هذا المناخ برزت أنماط من العنف الرقمي الموجه ضد النساء لا سيما النساء المرشحات أو الشاغلات لمناصب رسمية وقد شكل هذا النمط تهديدًا مزدوجًا: إقصاء النساء من المجال السياسي من جهة، والطعن في مصداقية العمليات الانتخابية ومؤسساتها من جهة أخرى.

خلال الفترة الممتدة من 1 يناير الى 26 يونيو 2025 قامت منصة الرصد الالكتروني بتجميع (85,801) منشورا و(40800تويتر 45001 فيسبوك) و تحليلها كما تم رصد و تحليل (601منشوراً)من قبل الراصدين رقميا متعلقا بالمرأة الليبية في المجال السياسي بشكل عام و السياق الانتخابي تحديدا, يبرز التقرير تصاعدًا في وتيرة العنف الرقمي الموجّه ضد النساء السياسيات خصوصا عبر منصّة فيسبوك حيث شكّلت النساء المرشحات أو العاملات في المؤسسات الانتخابية هدفاً لخطاب الكراهية ونشر الشائعات.

منهجية العمل في رصد المحتوى الرقمي العنيف

تمت عملية الرصد باستخدام نظام إلكتروني تم تطويره بحيث يركّز هذا النظام على رصد المنشورات التي تحتوي على عنف رقم موجه ضد النساء المشاركات في الحياة السياسية والانتخابات حيث يقوم بجمع المنشورات من حسابات او صفحات مؤثرة في المجتمع ثم تحليلها باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد المحتوى الذي قد يكون مقلقاً أو عنيفاً.

بعد ذلك، تُراجع المنشورات المصنفة كمقلقة من قبل فريق مراقبة تابع للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات تم تدريبه تدريبا معمقا حيث يتم التأكد من ارتباط المحتوى بالشأن السياسي والعملية الانتخابية واستبعاد المنشورات الخارجة عن هذا الإطار كما يساهم الفريق في تقديم قراءة أعمق للمنشورات وتحديد أنماط العنف والسياق الاجتماعي والانتخابي المرتبط بها.

خريطة العنف الرقمي ضد النساء في الانتخابات

مـن ينشـــر ؟ وأيـــن ؟ وكيـــف ؟

تشير البيانات المفصّلة إلى أن العنف الرقمي ضد النساء في المجال الانتخابي الليبي يتمركز بشكل شبه حصري على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها منصة فيسبوك التي استحوذت على 97% من المنشورات ذات الطابع العنيف، مقابل 3% فقط على تويتر، وأقل من 1% على الصفحات الإلكترونية.

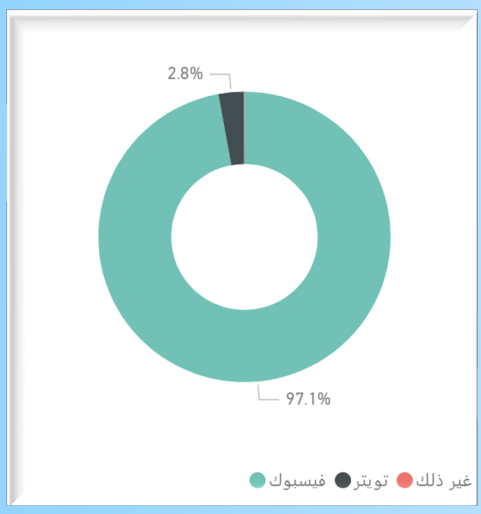

هذا التوزيع يؤكد أن البيئة الرقمية الأكثر نشـــاطًا وتأثيرًا في ليبيا – وخاصة فيسبوك – تشكل الحاضنة الأساسية لخطابات العنف، نظرًا لشعبيتها وسهولة تداول المحتوى فيها بالإضافة الى صعوبة تحديد مصـــدر العنف خاصـــة ان كان من قبل حســـابات وهمية لأشخاص غير معلومي الهوية اضافة الى ضعف القدرات التقنية لدى مؤســـســـات ســـيادة القانون لضـــمان الملاحقة القضـــائية للجناة بالإضـــافة للفجوة التشـــريعية في تجريم صـــور العنف الالكتروني ذو الصلة بالعملية الانتخابية كجريمة انتخابية.

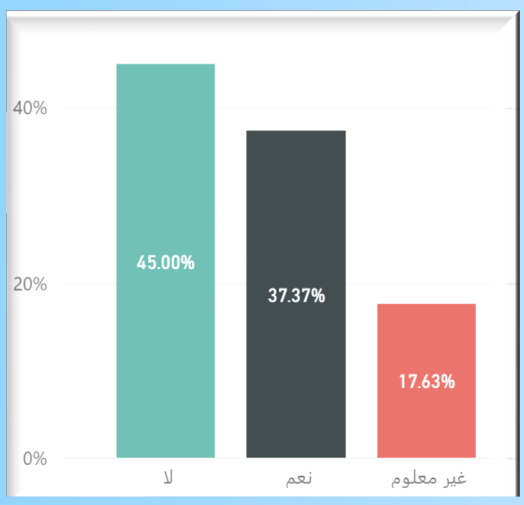

من حيث جنس منشـــئي هـذا المحتوى، تُظهر البيانات أن 45% من الخطاب العنيف صـــدر عن رجال في حين أســـهمت النساء بـــ 37% من المنشورات وبقيت هوية الجهة المسؤولة عن الخطاب غير معروفة في 18% من الحالات.

هذه المعطيات تتطلب قراءة دقيقة ومعمقة، إذ أنها تُظهر أن الخطاب العنيف الموجه ضد النساء الكترونيا لا يقتصر مصدره ان يكون من قبل رجال، بل قد يُشاركن النساء أحيانًا – لأسباب متنوعة تشمل الضغط الاجتماعي أو إعادة إنتاج نفس الخطاب الاقصـائي ضـد النسـاء– في نشر العنف اللفظي تجاه نسـاء أخريات خاصة ان كن فاعلات مجتمعيا او مشاركات سياسيا.

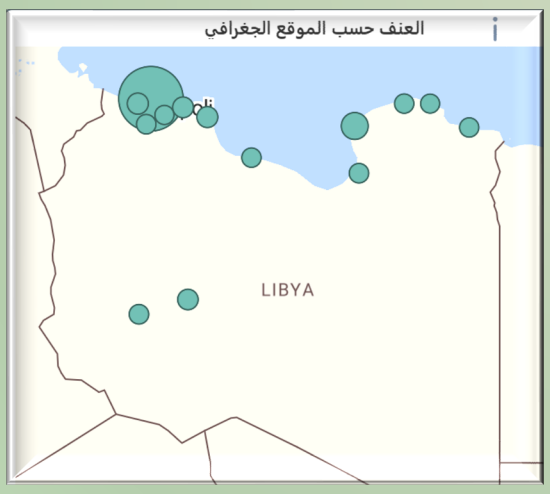

أما جغرافيًا، فإن النشـاط الأكبر تم رصـده في طرابلس، التي تُعـد المركز الأول من حيـث حجم المحتوى العنيف، متقدمة بفارق ملحوظ عن بنغازي، ثم مصرـاتة، ترهونة، والخُمس. هذه المدن ليست فقط مراكز سكانية كبيرة، بل أيضًا مراكز للحراك السـياسي والإعلامي، ما يعزز فرضـية أن تزايد الظهور النسـائي في المجال العام – خاصـة في مراحل انتخابية أو في مواقع القرار – يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الخطاب العنيف ضدهن.

بالنظر إلى السـياق الانتخابي والجدول الزمني للعملية الانتخابية في ليبيا لعام 2025 في الدورة الانتخابية الثانية للمجالس البلدية، يمكن تفسير ارتفاع وتيرة خطاب الكراهية في الفترات التالية كما يلي:

1. **نهاية فبراير:** تزامن هذا الارتفاع مع فتح باب الترشـح للانتخابات، حيث واجهت النسـاء المترشـحات موجة من الانتقادات والتهجم الشخصي والطعن في أهليتهن، في محاولة لثنيهن عن المشاركة السياسية.
2. **بداية مارس:** ارتفعت وتيرة العنف الرقمي مع إعلان بعض الأسـماء النسـائية البارزة نيتها الترشـح، مما أثار موجة تحريض وهجمات ضد النساء، غالبًا من حسابات مجهولة أو صفحات جماعية.
3. **نهاية أبريل:** تصـاعدت الحملات الرقمية العنيفة عقب بروز حملات انتخابية أكثر وضـوحًا لبعض النسـاء، حيث تم ربطهن باتهامات أخلاقية وشخصية ضمن خطاب ممنهج لتشويه صورتهن أمام الرأي العام.
4. **نهاية يونيو:** شـهدت هذه الفترة ذروة جديدة بالتزامن مع الجدل حول العملية الانتخابية حيث تحوّلت بعض الهجمات لتطال المفوضية العليا

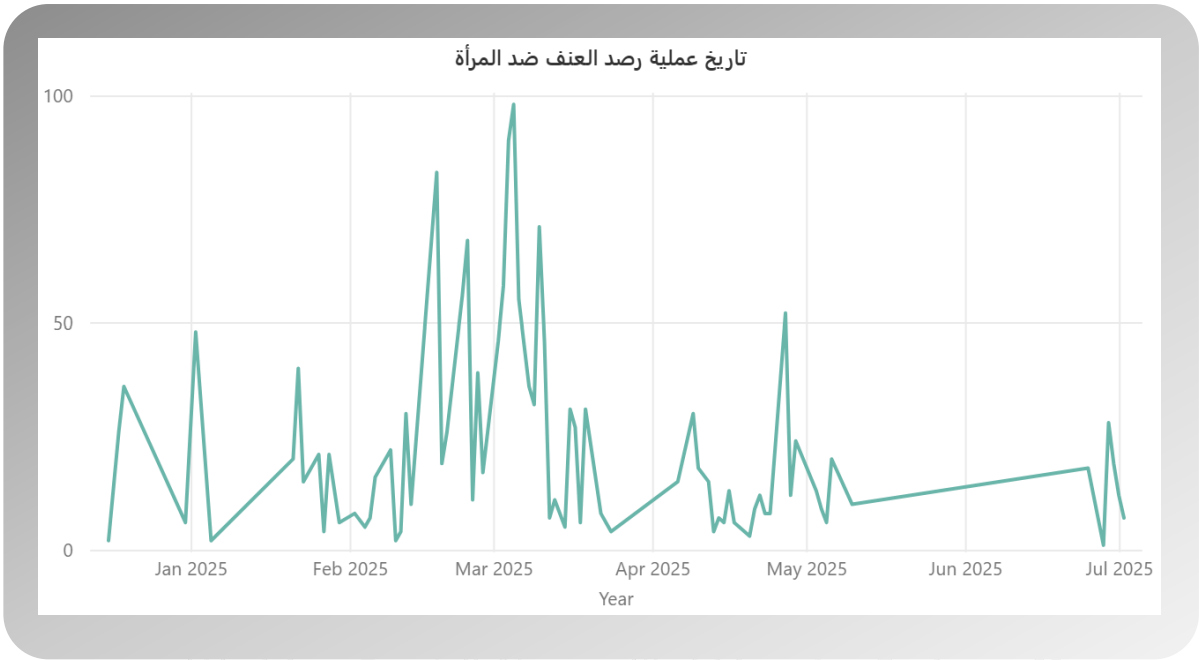

آثار العنف الرقمي: من الأذى النفسي إلى تقويض المشاركة الانتخابية

الأثر النفسي- هو الأشـد والأكثر شـيوعاً فالعنف الرقمي ضـد النسـاء يترك في المقام الأول آثارًا نفسـية عميقة نظرا لأنه يحدث في المجال الالكتروني فهو الأكثر وصولا للجمهور والأكثر صعوبة في تحديد هوية مرتكبه وضمان ملاحقته، مما يشـير إلى أن الهدف الأسـاسي للعنف الالكتروني هو اقصـاء المرأة من المشـاركة والتقليل من ثقة الجمهور في كفاءتها وقدرتها على المشاركة باستخدام خطاب فيه التحقير والردع المعنوي. وهذا يتماشى مع أنماط العنف الموثقة (السب، التنمر، الصـور السـاخرة...) مما يؤثر على فرص المرأة في الوصـول لمراكز صـنع القرار ويؤثر كذلك على ثقتها في نفسـها حيث يلاحظ ان الأذى المجتمعي يظهر كأثر ثانوي لكنه خطير حيث نسـبة 16.57% ممن تعرضـن للعنف الرقمي تعرضـن لعزلة اجتماعية أو تهميش مما يعني أن العنف الرقمي يتعدى المجال الافتراضي ليؤثر على مكانة النسـاء في مجتمع كالمجتمع الليبي.

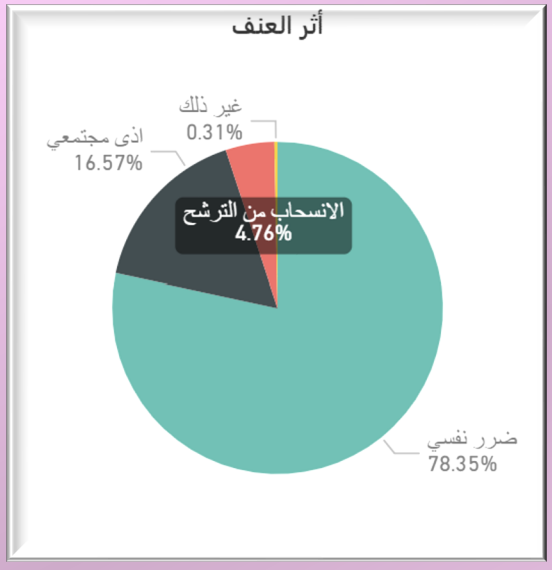

نسبة العنف التي تسببت أو قد تكون تسببت في انسحاب من الترشح تصل الى نسبة (4.76%) وهو مؤشر خطير إذا ما تمت مقارنته بالنسـبة المتدنية لتسـجيل النسـاء وترشـحهن بشـكل عام وبالتالي يمكن القول ان العنف الالكتروني قد يكون أحد أسباب عزوف النساء عن المشاركة في العملية الانتخابية مما يؤثر بدوره على شمولية الانتخابات.

بالإضـافة الى وجود آثار غير مصـنّفة (0.31%) يعكس أن بعض الأضرار لا تقع ضمن التصنيفات التقليدية، وقد تشمل تهديدات أمنية أو تداعيات مهنية أو اضطرابات أسرية.

تكتيكات بـث خطـاب الكراهيـة التركيز على تقويض السـمعـة والكفـاءة بـدل العنف المبـاشر

أكثر من 80% من الأسـاليب المسـتخدمة تتمحور حول الهجوم على السـمعة والمكانة المجتمعية .النسـاء يتم استهدافهن بوسائل غير تقليدية فبدلا من التهديد المباشر يتم استخدام وسائل "ناعمة" لكنها فعالة مثل التشكيك في الكفاءة (34.91%) العار والنبذ (28.95%) بث الإشـاعات (18.51%) هذا يعكس محاولة إخراج المرأة من المجال العام وخلق تصور تجاه النساء على انهن غير كفؤات وان المجال السياسي ليس بمجال مناسب لمشاركة المرأة دون اللجوء للتهديد المباشر.

العنف الرمزي كآلية إقصاء

انخفاض نسب الأساليب العنيفة المباشرة (مثل التهديد أو الدعوة للعنف الجسدي)، لكن هذا لا يعني غيابها، بل يبيّن أن العنف الرقمي يتخذ شكلاً مجتمعياً ناعماً، لكنه متغلغل وخطير، والهدف منه نزع الشرعية والقبول الاجتماعي.

وجود بعض الممارسات الجنائية حتى وإن كانت نادرة

التحرش الجنسي ومشاركة محتوى غير لائق او خادش والتلاعب بالصور ما تزال حاضرة مما يعني ضرورة إدماج القضاء ومؤسسات سيادة القانون في مقاربة مكافحة العنف الرقمي خاصة في الفترات الانتخابية.

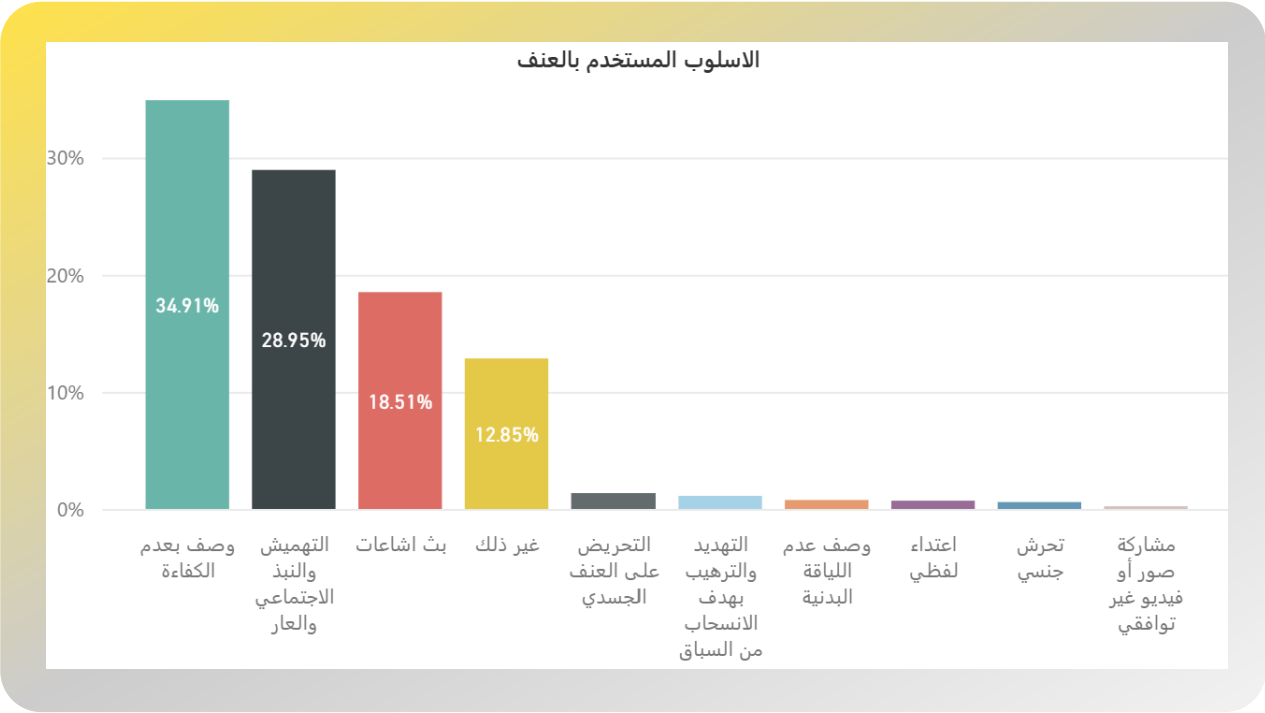

النسـاء العاملات في المناصـب السـياسـية هنّ الهدف الأبرز للعنف الرقمي بنسـبة تفوق 61%، ما يعكس حجم استهداف المرأة حين تكون فاعلة ومؤثرة في مركز اتخاذ القرار.

النسـاء العاملات في الإدارات الحكومية أيضًـا يتعرضـن بنسـبة عالية (30%)، مما يشـير إلى أن مجرد المشـاركة في العمل العام يعرّض المرأة لهجمات رقمية، حتى خارج إطار الترشح المباشر.

نسبة العنف ضد المرشحات (2.80%)رغم أنها تبدو منخفضة إلا أنها مقلقة استراتيجيًا لأنها ترتبط بفترة الانتخابات أي لحظة حساسة يمكن أن تؤدي إلى انسحاب المرأة أو إحجامها عن المشاركة.

النسـبة المتبقية (أقارب، مؤثرات، داعمات، مراقبات) تدل على أن الاسـتهداف يتعدى النسـاء السـياسـيات ليطال الدوائر المحيطة بهن مما يوسّع من نطاق التخويف والردع الاجتماعي.

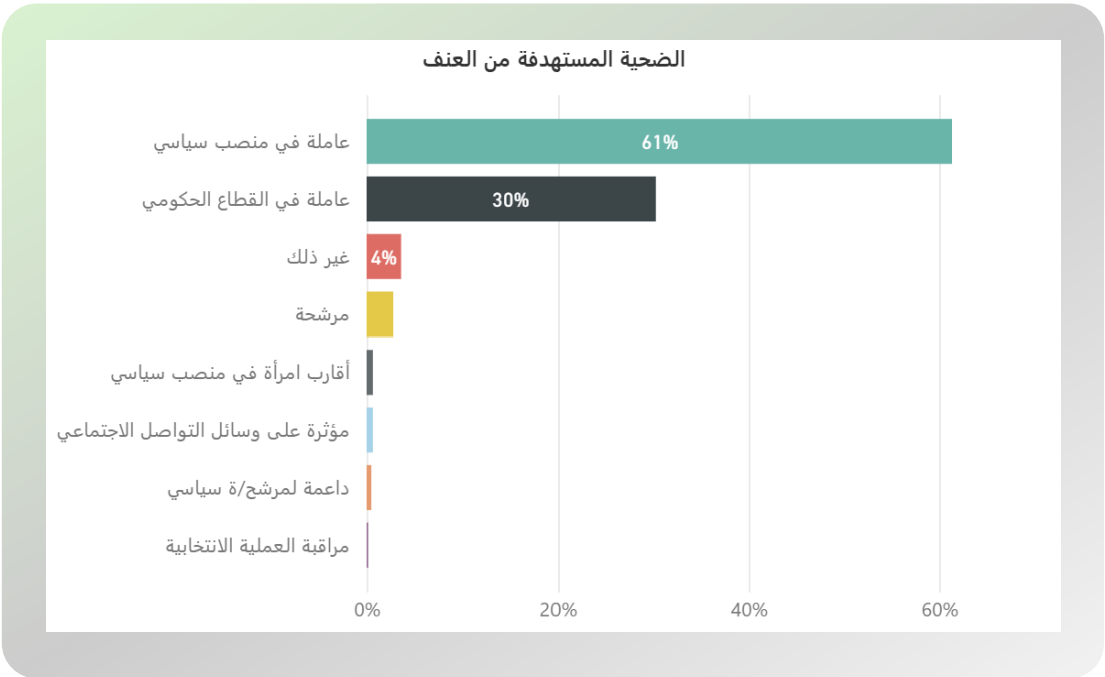

الغالبية من المنشورات ذات الصلة بالعنف الرقمي (73%) تتمثل في الإساءة اللفظية الشخصية عبر أوصاف غير لائقة وخادشه للحياء مما تمثل محاولة مباشرة لنزع الشرعية عن النساء السياسيات أو العاملات في المجال العام من خلال التشكيك في نزاهتهن وقدرتهن وكفاءتهن.

ثلث المحتوى تقريبًا **(33%) ينسب أفعال سلبية الى النساء مثل الرشوة أو** التواطؤ مما يؤدي إلى إيحاءات بالفساد واللاشرعية.

(28%)تعبر عن المعارضة الكلامية أو الجدلية والتي رغم أنها ليست عنفًا مباشراً فإن تكرارها بنبرة عدائية تساهم في تغذية جو الاستقطاب السياسي و الاقصاء للنساء

الشيطنة والتجريد من الإنسانية (2.36%) تشكل مؤشرًا مقلقًا لأنها تفتح الباب نفسيًا فعلياً إلى العنف الجسدي.

التهديد المباشر بالعنف أو القتل يمثل فقط (1.27%) و(0.36%)، إلا أنه يُعد مؤشرًا خطيرًا جدًا لأنه يُعبر عن استعداد للتحريض المباشر في بعض السياقات.

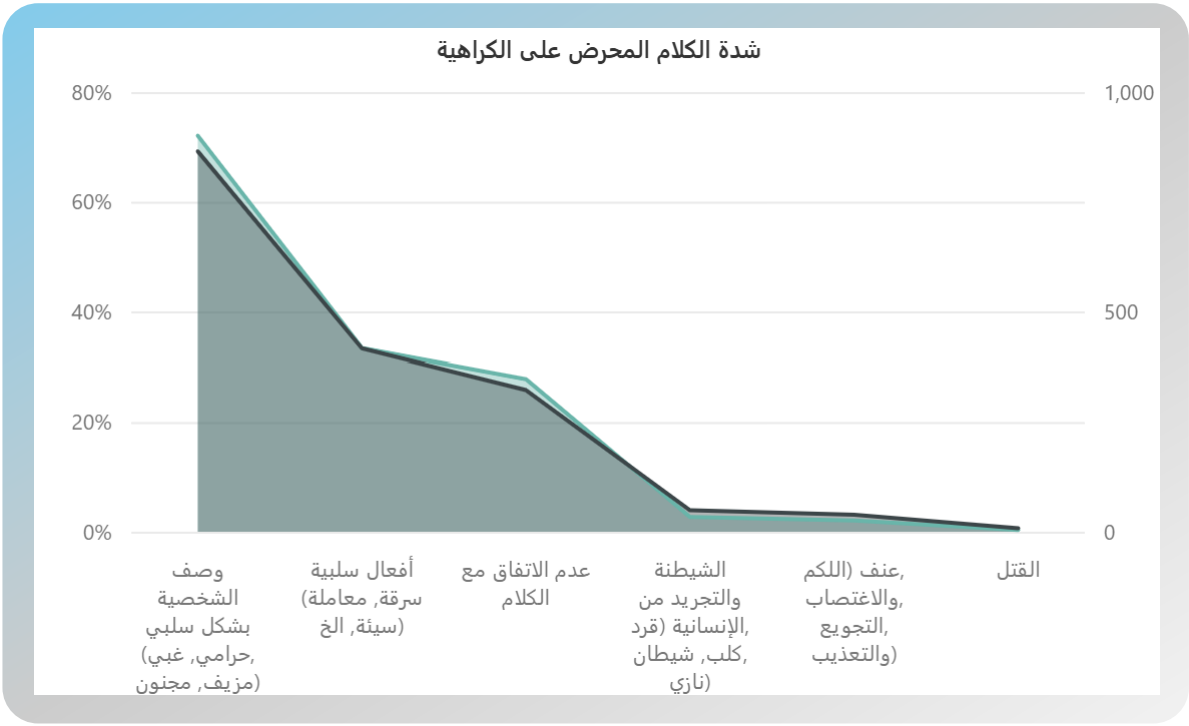

العبارات المهينة أو العنيفة أو المحرّضة على الكراهية التي تكرّرت في المنشورات المستهدفة للنساء في الفضاء الرقمي خلال الفترة الانتخابية

التشكيك في النزاهة السياسية للمرأة شكل هجوماً مباشراً على نزاهة النساء السياسيات عبر الجمع بين اتهامات أخلاقية (فساد، خيانة، كذب) واتهامات سياسية (العمالة، الصهيونية، التطبيع).

التحقير والتمييز ضد المرأة:

تندرج تحت خطاب يحاول نزع إنسانية المرأة وتقزيمها اجتماعياً وربط كينونتها بالنقص والعجز والتلوث.

المقولات الثقافية الموروثة:

تُظهر التداخل بين العنف الرقمي واستخدام التفسير الديني المغلوط لتبرير اقصاء المرأة مما يؤثر على شمولية العملية الانتخابية سلباً.

إهانة رموز سياسية نسائية بعينها:

تكرار مصطلحات تهجمية ضد النساء السياسيات " في سياقات سلبية أو ساخرة يُشير إلى استهداف جماعي لخطاب أو حملة نسائية تحاول تشجيع حضور إيجابي للمرأة.

1. **العنف الرقمي الأكثر شيوعًا هو العنف النفسي،** حيث تظهر آثاره في نسبة 78% من الحالات، مما يدل على أن الهدف الرئيسي للعنف هو التحقير المعنوي وردع النساء عن المشاركة العامة.
2. **وصف النساء بعبارات تنم عن قلة الكفاءة يرتبط مباشرةً بالأثر النفسي** المرتفع، ويُستخدم كمدخل لشرعنه خطاب كراهية أكثر قسوة.
3. **النساء العاملات في المجال السياسي يمثلن 61% من المستهدفات،** كما وُجّه لهن الخطاب الأشد قسوة مما يعكس علاقة طردية بين المسؤولية السياسية ودرجة الاستهداف.
4. **نسبة 4.7% من النساء المستهدفات أثر العنف على ترشحهن،** وهي نسبة منخفضة رقميًا لكنها بالغة التأثير على المشاركة السياسية، خاصة في السياقات المحلية ذات التمثيل المحدود.
5. **16.5% من النساء تعرّضن لأثر مجتمعي مباشر (تهميش، عزلة)،** ما يؤكد أن العنف الرقمي يمتد خارج المنصات ليؤثر على المكانة الاجتماعية للنساء في بيئة محافظة.
6. **المفردات الإقصائية المتكررة تشير إلى نمط جماعي ومنظم للخطاب،** وليس مجرد انفعالات فردية؛ وهذا يُحتمل أن يكون بدافع سياسي أو أيديولوجي.
7. الخطاب العنيف يستخدم التفسير المغلوط للدين والهوية كأدوات إقصاء حيث تُوظف لنزع الشرعية الأخلاقية والسياسية للنساء.
8. **العنف الرمزي المرتبط بالشيطنة (2.3%) يتزامن مع دعوة الى العنف جسدي مباشر (1.6%)** مثل الدعوة للضرب أو القتل مما يشير إلى سلسلة تصعيد خطيرة من التشويه الرمزي إلى التهديد المادي.
9. **النساء الأقل ظهورًا (مثل الداعمات) تلقين نسبة أقل من العنف** مما يعكس أن حملة العنف الرقمي تُستخدم كآلية ردع ضد النساء صاحبات التأثير المباشر في العملية السياسية.
10. المفردات المستخدمة تجمع بين الطابع الأخلاقي والديني المغلوط والسياسي ما يجعل مقاومة هذا الخطاب أصعب قانونيًا، ويعزز قبوله في المجتمع الليبي المحافظ.
11. هذا النمط التصاعدي من العنف يستدعي حملات توعوية واسعة النطاق من قبل المفوضية العليا وإدراج مؤشرات إنذار مبكر لدى المفوضية الانتخابية لرصد تطور الخطاب من الطعن في الشرعية إلى التهديد الجسدي.

من يصنع خطاب الكراهية ضد النساء؟

تُظهر المعطيات أن الغالبية من منشورات الكراهية لا تصدر عن شخصيات سياسية أو إعلامية معروفة، بل تأتي من اشخاص غير معروفين أو من صفحات عامة غير منسوبة لجهة محددة، ومن الملفت أن الصفحات التي تحتوي على أكبر عدد من التعليقات المحرّضة أو المهينة ليست بالضرورة منصات مسؤولة بشكل مباشر عن هذا الخطاب، بل إنها في الغالب تنشر محتوى عام موجه كنشر صور للنساء السياسيات بعد التلاعب بها بحيث تتفاعل معه شريحة واسعة من المتابعين.

حيث لوحظ أن جزءًا كبيرًا من العنف الرقمي يظهر في قســم التعليقات لا في المنشــورات الأصــلية، ما يعني أن هذه الصفحات تُستخدم كساحات مفتوحة لممارسة خطاب الكراهية من قبل المستخدمين.

1. ما يميز هذا الخطاب هو عفويته الظاهرة وانتشاره الأفقي، فهو لا يُستخدم كأداة دعائية سياسية مباشرة من قبل جهات معروفة، بل يعكس نزعة مجتمعية مقلقة، يتبناها مستخدمون عاديون يتخفّون خلف هويات مجهولة أو رمزية. ويعقّد هذا النمط مهمة الرد المؤسسي عليه، كونه لا يملك مركزًا واضحًا أو جهة يمكن محاسبتها قانونيًا.

2. يُلاحظ أيضًا غياب الخطاب العنيف عن الصفحات الرسمية للجهات السياسية أو قنوات الإعلام الرسمي وهو ما قد يُفسر بأحد احتمالين: إما وجود رقابة ذاتية لتجنب التشويه المؤسسي، أو لجوء هذه الجهات إلى التعبير غير المباشر من خلال حسابات وهمية أو عبر تفعيل الشبكات الرقمية التي تتبنى خطابًا هجوميًا نيابة عنها.

3. تبرز ظاهرة التخفي وعدم الكشف عن الهوية كعنصر رئيسي في تغذية هذا النوع من الخطاب. في الثقافة الليبية الرقمية، يفضل الكثير من المستخدمين الابتعاد عن المواجهة العلنية لأسباب تتعلق بالسمعة الاجتماعية، وهو ما يخلق مناخًا يسمح بممارسة العنف الرمزي دون محاسبة أو تتبع. وقد أظهرت تحليلات منشورات العنف الشديد (التي تتضمن ألفاظًا كالقتل والاغتصاب والخيانة) أن أغلبها صدر عن حسابات غير موثقة أو صفحات جماعية.

4. اللافت أن النســاء اللواتي يظهرن كمؤثرات أو ناشـطات سـياسـيات كنّ الأكثر عرضـة لهذا النوع من العنف الرقمي وغالبًا من حســابات مجهولة مما يعكس قلقًا اجتماعيًا من بروز النســاء في المجال العام ويحوّل هذا القلق إلى خطاب إقصائي يهدف إلى تهميشهن أو إخراجهن من الساحة السياسية.

5. في النهاية، تشــير هذه الأنماط إلى أن الخطاب العنيف في ليبيا لا يُقاد من القمة، بل ينبع من القاعدة ويغديه غياب الرقابة الرقمية والثقافة الاقصــائية ضــد المرأة والقبول الضــمني بأن التعبير العنيف مبرر تجاه النســاء في السياسة.

مـن هــنّ الضحايـا؟

أظهر تحليل المنشــورات أن الاســتهداف الرقمي يتركز بشــكل كبير على نســاء معينات حيث تصــدّرت القائمة وفاء الكيلاني، تليها نجلاء المنقوش، ثم رانيا الخوجة، حورية طرمال, هناء أبو ديب, رباب حلب، الزائرة المقطوف، عضوات مجلس النواب, والمرأة الليبية (كمفهوم جماعي للنساء المشاركات في الفضاء العام) بمستويات متفاوتة من العنف والتشهير.

كما ظهرت أسماء أخرى كـــصباح جمعة الترهوني، مسعودة الأسود، وحليمة البوسيفي ضمن نطاق الاستهداف رغم انخفاض عدد المنشــورات، مما يدل على أن نطاق العنف الرقمي يمتد ليشــمل أي امرأة يُنظر إليها كفاعلة أو مرئية في المجال العام سواء عبر الترشح، عضوية البرلمان، الحكومة، الحضور الإعلامي أو حتى من خلال ارتباط رمزي بسلطة أو نشاط عام.

هذا لا يعكس فقط شـهرة الضحايا، بل يكشـف عن نمط تراكمي حيث كلما زادت الرؤية العلنية للمرأة زادت احتمالات تعرضـها للهجوم ما يؤكد وجود آلية "عقاب جماعي" غير رسـمي تمارسـها البيئة الرقمية ضـد النسـاء المتواجدات في المساحات العامة.

المرشحات في مواجهة العنف - عندما تصبح الطموحات السياسية سبباً للهجوم

يُظهر تحليل المنشورات الموجهة ضد المترشحات أن العنف لا يستهدف البرامج أو الكفاءات، بل الوجود النسائي في حد ذاته كما تكشـف عن نمط إقصائي مباشر يرى في ترشح النساء "انحرافًا" او خروجا عن الأدوار التقليدية مما يُظهر محاولات لخلق تصـور جمعي أن وجود النسـاء في الانتخابات هو شـكل من "الفوضى" أو "المهزلة" وليس اسـتحقاقًا سياسيًا مشروعًا.

على سـبيل المثال، تم رصـد ما يقارب 17 منشـور يسـتهدفون المرشـحة زائرة المقطوف المرشـحة عن بلدية زلطن في الدورة الانتخابية الأولى للمجالس البلدية. تشير المنشـورات إلى وجود حملة منظمة من العنف اللفظي ضد المرشحة حيث تم التشـكيك في أهليتها فقط بسـبب جنسـها في تجاهل تام لمؤهلاتها أو كفاءتها. , حيث هيمن على الخطاب المنشـور خطاب إقصائي يربط القيادة السـياسـية بالرجولة حصراً ويصـوّر تعيين امرأة كعميد بلدية كعار على المجتمع

مع دعوات صريحة للتراجع عن القرار واتهامات بالتزوير والتآمر كما تكرر في المنشـورات إشـارات دينية لتبرير الإقصـاء واسـتدعاء لهوية "الرجولة" كشرط اسـاسي للقيادة في خطاب يحفّز على الوصـم المجتمعي والنفي الرمزي للنسـاء من الفضاء السياسي .

تُظهر الأرقام أن نسبة 4.76% أثر الخطاب العنيف على ترشحهن، كما أن 16.57% تعرّضن لعزلة اجتماعية أو تهميش مما يعزز فرضـية أن العنف الرقمي يُمارس كأداة لإعادة ضـبط الحدود الاجتماعية وإقصـاء النسـاء من الحيز السـياسي بطرق "ناعمة" ولكن فعّالة.

في المحصّلة، يُظهر هذا النمط من الاستهداف أن العنف الرقمي في السياق الليبي لا يضرب عشوائيًا، بل ينتقي بدقة الضحايا اللواتي يتمتعن برمزية عامة أو سياسية مما يستدعي تدخلات متعددة المستويات تتجاوز المعالجة التقنية وتشمل بناء خطاب مضاد وتحصين رمزي للمرأة الليبية في الفضاء العام.

خطاب الكراهية ضد السلطة الانتخابية: تشكيك وتحريض مباشر

شـهدت المفوضـية الوطنيـة العليـا للانتخابـات خـلال الفـترة الأخـيرة تصـاعدًا واضـحًا في حجـم الخطـاب العـدائي الموجـه ضـدها حيـث تـم رصـد مـا يقـارب 20منشـور، سـواء بشـكل مبـاشر أو عـبر اسـتهداف موظفيهـا ومـن يمثلونهـا في الفضـاء الـرقمي، مـن خـلال تحليـل المنشـورات والبيانـات المجمّعـة يمكـن تميـيز نمـط يقـوم عـلى التشـكيك في شرعيـة الهيئـة الانتخابيـة والطعـن في نزاهتهـا وحيادهـا مـع اسـتخدام لغـة قاسـية ومهينـة تتعدى النقد المؤسسي إلى خطاب كراهية واستهداف شخصي.

يتكرر في هذا السياق خطاب يشكك في نزاهة وحيادية المفوضية وهو خطاب لا يقتصر على النقد، بل يستخدم التهكّم والسـخرية، أو وصـف بعض عضـوات المفوضـية بأوصـاف غير لائقة. هذه اللغة المهينة تنزع عن المؤسـسـة صـفة المهنية، وتعيد إنتاج صور نمطية تهدف إلى تدمير الثقة العامة.

في منشـورات أخرى، يتم الربط بين عضـوات الهيئة الانتخابية والفسـاد أو الانحلال، هذا النوع من المحتوى لا يمس فقط بالمؤسسة ككيان، بل يعرّض الأفراد العاملين فيها لخطر مباشر نفسيًا واجتماعيًا، خصوصًا النساء.

ومن المثير للقلق أن بعض هذه المنشـورات تسـتغل خلفيات ثقافية ودينية لتأطير خطاب التحريض، في إشـارة إلى وجوب بقاء المرأة خارج الحياة العامة، مما يعكس رؤية تقييدية تقصي النساء من أي دور مؤسسي أو تمثيلي.

تشير هذه الأنماط إلى أن جزءًا كبيرًا من الخطاب العدائي ضد المفوضية لا ينطلق من نقد سياسي مشروع، بل من مواقف ترى في وجود المرأة في السلطة تهديدًا للمنظومة التقليدية وتُستخدم المفوضية هنا كواجهة لهذا الاستياء العام، ما يخلق ضغطًا هائلًا على أدائها ويسعى لتقويض استقلاليتها.

أخيرًا، يرتبط هذا النوع من الخطاب بشكل مباشر بتآكل الثقة في العملية الانتخابية ذاتها. فعندما تصبح الهيئة المشرفة على الانتخابات عرضة لهذا الكم من التشكيك والشتائم والتهديدات الرمزية، تتضرر شرعيتها في نظر الرأي العام، ويُفتح الباب أمام موجات مقاطعة انتخابية أو رفض لنتائج الاقتراع.

خلاصة: الهجمات الرقمية على المفوضية الانتخابية لم تَعُد مجرد ردود فعل عاطفية، بل أصبحت تمثل خطابًا مُؤسسًا يدمج بين التمييز ضد المرأة والتحقير المؤسسي والتشكيك السياسي وهو ما يتطلب تدخلًا استباقيًا لحماية المسار الانتخابـي، والعاملين فيه وضمان نزاهة العملية الديمقراطية ككل.

تقرير رصد العنف الإلكتروني ضـــد المـرأة في الانتخـابـات

Online Violence against Women Monitoring Report

In other posts, HNEC female staff are linked to corruption or moral degradation. This type of content not only harms the institution as an entity but also exposes its employees to direct psychological and social risk, especially women.

It is also concerning that some of these posts exploit cultural and religious foundations to shape the discourse of incitement, suggesting that women should remain away from public life, reflecting a restrictive vision that excludes women from any institutional or representative role.

These patterns suggest that a large part of the hostile rhetoric against the HNEC does not stem from legitimate political criticism but from attitudes that see the presence of women in power as a threat to the traditional system and use the HNEC here as a front for this public discontent, which creates enormous pressure on its work and seeks to undermine its independence.

Finally, this type of rhetoric is directly related to the erosion of trust in the electoral process itself. When the electoral management body becomes subject to this amount of skepticism, insults, and symbolic threats, its legitimacy in the eyes of the public is damaged, and the door is opened to waves of electoral boycotts or rejection of polling results.

Conclusion: The digital attacks on HNEC are no longer just emotional reactions but have become an institutionalized discourse that combines discrimination against women, institutional humiliation, and political skepticism, which requires proactive intervention to protect the electoral process and its staff and ensure the integrity of the democratic process as a whole.

Women Candidates in the Face of Violence – When Political Ambitions become a Cause of Attack

The analysis of the posts directed against women candidates shows that violence does not target their campaigns or competencies, but rather the presence of women in public space itself. It also reveals a direct exclusionary pattern that sees women's candidacy as a "deviation" from their traditional roles, which shows attempts to create a collective perception that women's presence in elections is a form of "chaos" or "mockery" rather than a legitimate political entitlement.

For example, approximately 17 posts targeting the candidate Zaira Al-Maqtouf, a candidate for the municipality of Zliten in the first group of municipal council elections, were monitored. This indicates an organized verbal attack campaign against the candidate, in which her eligibility was questioned solely because of her gender in complete disregard of her qualifications or competence. The posts were dominated by an exclusionary discourse that links the political leadership to masculinity exclusively, and portrays the appointment of a woman as mayor as a disgrace to society. They also included explicit calls to retract the decision, along with accusations of forgery and conspiracy, as well as religious references to justify exclusion and a recall of the identity of "masculinity" as a prerequisite for leadership in a discourse that stimulates societal stigmatization and the symbolic annihilation of women from the political space.

Figures show that the candidacy of 4.76% of women were impacted and 16.57% have experienced social isolation or marginalization, reinforcing the hypothesis that online violence is utilized as a tool to reset social boundaries and exclude women from the political space in "soft" but effective methods.

Ultimately, this pattern of targeting shows that online violence in the Libyan context is not carried out randomly, but rather selects victims with public or political status necessitating multi-level interventions that go beyond technical remedy and include building a counter-discourse and protection of Libyan women in the public space.

Hate Speech against HNEC: Questioning its Integrity and Direct Incitement

The High National Elections Commission (HNEC) has recently witnessed a clear escalation in the severity of hostile rhetoric directed against it, as nearly 20 posts have been monitored, either directly or by targeting its employees and those who represent it in the digital space.

In this context, a discourse that questions the integrity and impartiality of the HNEC is repeated and is not limited to criticism, but it also uses sarcasm and ridicule or inappropriate language to describe its staff. This degrading language aims at targeting the institution’s professionalism and creates stereotypes aimed at destroying the public’s trust in HNEC.

Who are the victims?

The analysis of the posts showed that online targeting is highly focused on certain women, respectively Wafa Al-Kilani, Najla Al-Mangoush, Rania Al-Khoja, Houria Tarmal, Hana Al-Dheeb, Rabab Halab, Al Zayra Al Maqtouf , female members of the House of Representatives, and Libyan women (as a collective concept of women participating in the public space) with varying levels of violence and defamation.

Other names such as Sabah Jumaa Tarhouni, Masouda Al-Aswad, and Halima Al-Busaifi were also targeted despite the number of posts targeting them being less, which indicates that the scope of online violence extends to any woman who is seen as a political actor or is visible in the public space, whether through candidacy, membership in parliament, government, media presence, or even through a symbolic connection with authority or public activity.

This not only reflects how well-known the victims are, but also reveals a cumulative pattern whereby the more women are seen in public, the more likely they are to be attacked, confirming the existence of an informal "collective punishment" mechanism practiced by the online environment against women in public spaces.

Who is behind the hate speech targeting women?

The data shows that the majority of hate posts do not come from well-known political or media figures, but come from unknown people or from public pages that are not attributed to a specific party. It is also interesting that the pages that contain the largest number of inflammatory or insulting comments are not necessarily platforms directly responsible for this discourse, but rather they often publish public content containing pictures of political women after manipulating their pictures so that a wide range of followers interact with them.

It has been observed that a large part of the online violence appears in the comments section rather than in the original posts, which means that these pages are used as open spaces for the practice of hate speech by users.

1. What distinguishes this discourse is its apparent spontaneity and horizontal spread, as it is not used as a direct political propaganda tool by well-known parties , but rather reflects a concerning societal tendency, adopted by ordinary users who hide behind anonymous or symbolic identities. This pattern complicates the task of institutional response to it, as it does not have a clear position or a body that can be held legally accountable.
2. The absence of violent rhetoric on the official pages of political parties or official media channels is also observed, which may be explained by one of two possibilities: either the existence of self-censorship to avoid institutional reputation damage, or the use of indirect expression by these actors through fake accounts or through the activation of online networks that adopt offensive rhetoric on their behalf.
3. The phenomenon of anonymity is emerging as a key element in fueling this type of discourse. In Libya's digital culture, many users prefer to stay away from public confrontation to maintain their social reputation, which creates an environment that allows symbolic violence to be practiced without accountability or tracking. Analysis of extreme violent posts (which include terms such as murder, rape, and betrayal) showed that most of them came from unverified accounts or pages.
4. It is noteworthy that women who appear as influencers or political activists were the most vulnerable to this type of online violence, often from anonymous accounts, which reflects social concern about the visibility of women in the public space and turns this concern into an exclusionary discourse aimed at marginalizing them or removing them from the political scene.
5. Ultimately, these patterns suggest that violent discourse in Libya is not driven from the top, but stems from the grassroots and is fueled by the absence of online censorship, an exclusionary culture against women, and the tacit acceptance that violent expression against women is justified in politics.

1- **The most common online violence is psychological violence**, with its effects seen in 78% of cases, showing that the main goal of violence is to demoralize and deter women from public participation.

2- **Describing women in terms of incompetence is directly related to the high psychological impact** and is used as a prelude to legitimize harsher hate speech.

3- **Women working in the political space account for 61% of those targeted,** they are also targeted with the harshest rhetoric (reflecting a direct link between political responsibility and the extent of targeting).

4- **4.7% of women were targeted to impact their candidacy,** which is low in terms of numbers but has a significant impact on political participation, especially in local contexts with limited representation.

5- **16.5% of women have experienced a direct societal impact (marginalization, isolation),** which confirms that online violence extends beyond platforms to affect women's social status in a conservative environment.

6- **Recurring exclusionary vocabulary refers to a collective and structured pattern of discourse,** not just on an individual basis. This is likely politically or ideologically motivated.

7- Violent discourse uses misinterpretation of religion and identity as tools of exclusion as it is used to delegitimize the moral and political legitimacy of women.

8- **Symbolic violence associated with demonization (2.3%) coincides with a call for direct physical violence (1.6%)** such as incitement to beat or kill, indicating a serious escalation from symbolic smearing to physical threats.

9- **Women who are less visible (such as advocates) have been impacted by less violence,** reflecting that the campaign of online violence is being used as a deterrent against women who have a direct influence on the political process.

10- The vocabulary used combines a moral, religious, and political nature, making it more difficult to resist this rhetoric legally and reinforcing its acceptance in the conservative Libyan society.

11- This escalating pattern of violence calls for large-scale outreach campaigns by HNEC and the inclusion of early warning indicators to monitor the escalation of the discourse from challenging legitimacy to physical threat.

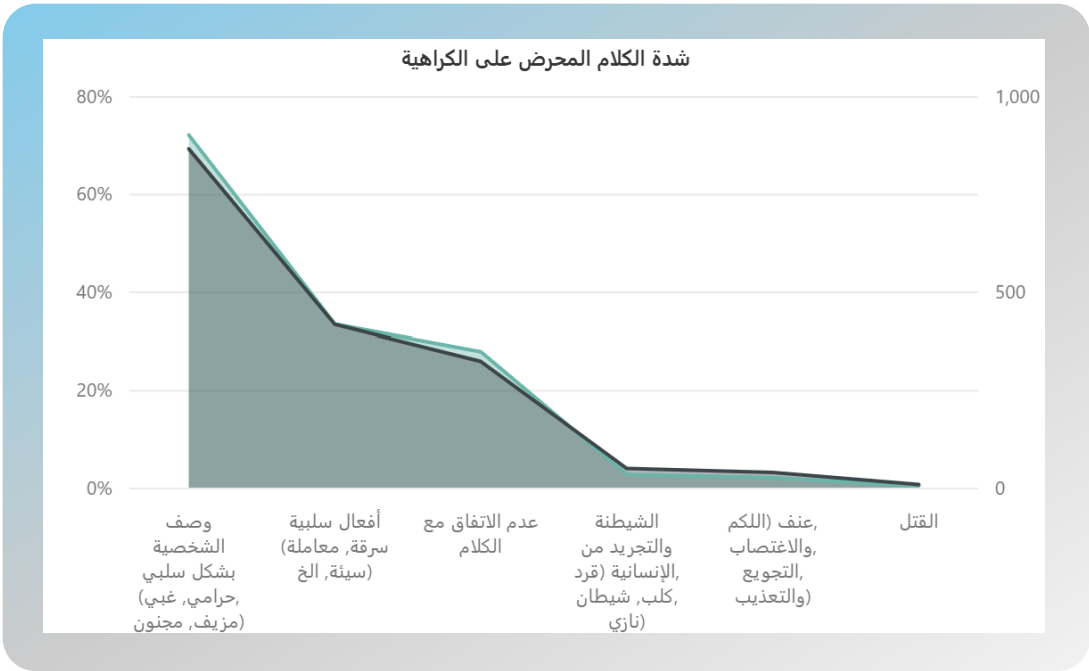

Derogatory, violent, or hateful phrases repeated in posts targeting women online during the election period.

Questioning women's political integrity constitutes a direct attack combining moral accusations (e.g. corruption, betrayal, lying) with political accusations (e.g. agent, Zionist, normalization).

Degradation and discrimination against women:

It falls under a discourse that attempts to dehumanize women, shrink them socially, and link their existence to inferiority, helplessness and filth.

Inherited cultural sayings:

The overlap between cyber violence and the use of religious misinterpretation to justify women's exclusion negatively impacts the inclusivity of the electoral process.

Insulting certain female political figures:

The repetition of offensive terms against women politicians “in negative or satirical contexts” refers to the collective targeting of any post that encourages the positive presence of women and their campaigns.

The remaining statistics (women's relatives, influencers, supporters, and observers) indicate that the targeting goes beyond women politicians and impacting the circles around them, which expands the scope of intimidation and social deterrence.

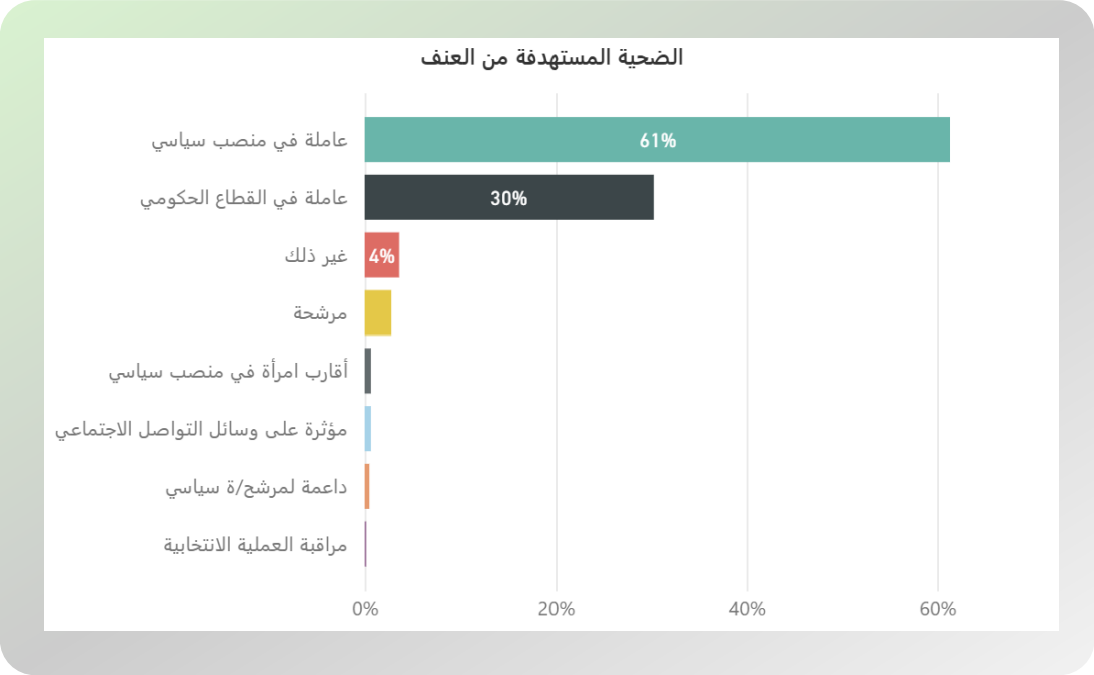

The majority of posts related to online violence (73%) are direct verbal abuse through inappropriate and indecent descriptions, which represents a direct attempt to delegitimize women politicians or those working in the public space by questioning their integrity, abilities and competence.

Almost a third (33%) of the content attributes negative acts to women, such as bribery or collusion, which leads to suggestions of corruption and illegitimacy.

28% express verbal or polemical opposition; although it does not fall under direct violence, it is repeated in a hostile tone that contributes to fueling the atmosphere towards political polarization and exclusion of women.

Demonization and dehumanization (2.36%) are a concerning indicator because they open the door from psychological to physical violence.

Direct threats of violence or murder represent only (1.27%) and (0.36%), yet it is a very serious indicator because it expresses a willingness to direct incitement in some contexts.

Symbolic Violence as an Exclusion Mechanism

There is a decline in direct violence (such as threats or advocacy of physical violence); however, this does not indicate the absence of violence, but rather shows that online violence takes a soft but pervasive and dangerous societal form, with the aim of delegitimization and social rejection.

The Presence of some Criminal Practices, even if they are rare

Sexual harassment, posting inappropriate content, and manipulating images are practices that are still used, which means there is a need to integrate the judiciary and rule of law institutions in the approach to combating cyberviolence, especially during election periods.

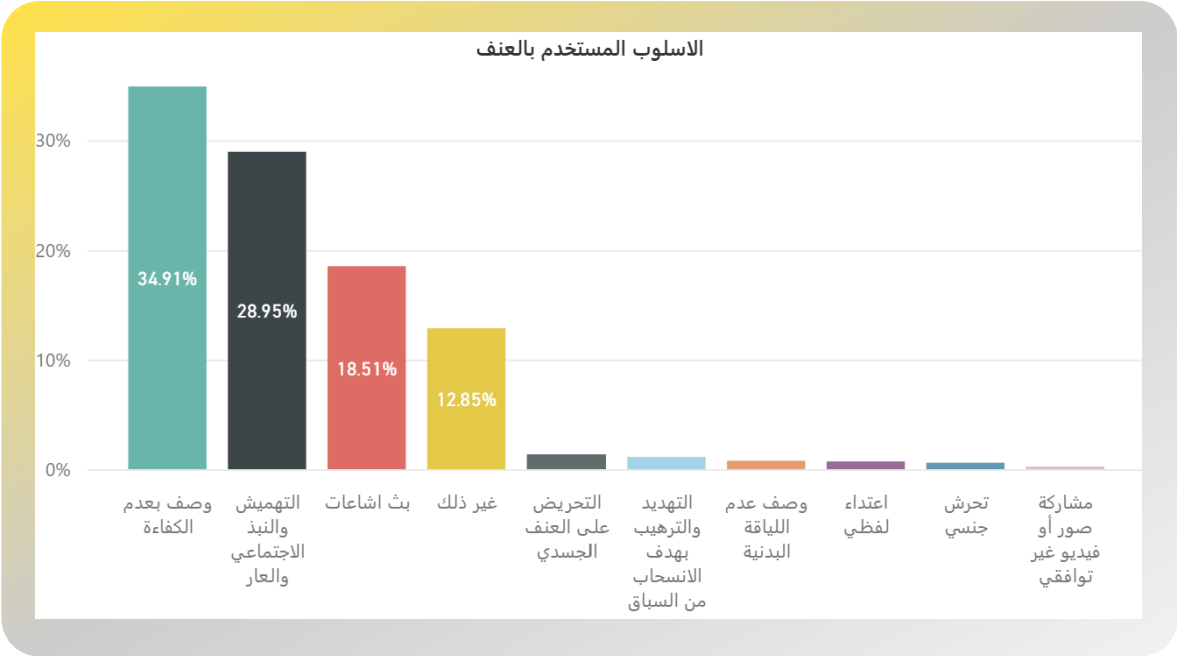

Women working in political positions are the most prominent target of online violence at more than 61%, reflecting the extent to which women are targeted when they are active and influential in decision-making.

Women working in governmental institutions are also exposed to a high rate of online violence (30%), suggesting that the mere participation in public work exposes women to online attacks - going beyond running for candidacy.

The rate of violence against women candidates (2.80%), although it appears to be low, it is strategically concerning because it is associated with the election period, i.e., any sensitive phase that could lead to women withdrawing or lead to reluctancy in participating.

The Effect of Online Violence: From Psychological Harm to Undermining Political Participation

The psychological impact is the most severe and prevalent, as online violence against women leaves deep psychological effects. Since it occurs in the digital space, it is the most accessible to the public and the most difficult to identify the perpetrator and ensure that they are prosecuted. This indicates that the main goal of cyberviolence is to exclude women from participation and reduce the public's confidence in their competence and ability to participate through using humiliating and morally deterring language. This falls in line with documented patterns of violence (insults, bullying, mocking images...) which affects women's chances of reaching decision-making positions as well as affecting their self-confidence. Though it is noted that societal harm appears as a secondary impact, nevertheless it has serious repercussions considering that 16.57% of those who have been exposed to cyberviolence have suffered from social isolation or marginalization. This means that cyberviolence goes beyond the virtual space to affect the women in a society like Libya.

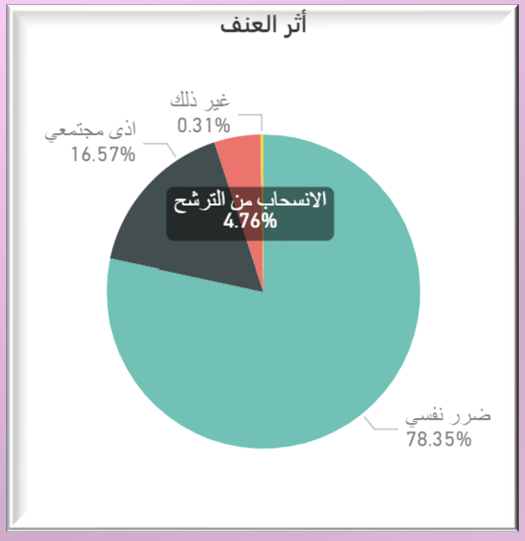

The percentage of violence that caused or may have caused women to withdraw from candidacy reaches (4.76%), which is a dangerous indicator if compared to the low percentage of women's registration and candidacy in general; therefore, it can be said that cyberviolence may be one of the reasons for women's reluctance to participate in the electoral process, which in turn affects the inclusiveness of the elections.

In addition, the presence of “other violence impact” as 0.31% reflects that some of the damage does not fall within normal classifications and may include security threats, occupational repercussions, or family disturbances.

Hate speech tactics: Undermining Women’s Reputation and Competence rather than Resorting Direct Violence

More than 80% of the tactics used revolve around attacking reputation and community status. Instead of direct threats, "soft" but effective means are used, such as questioning competence (34.91%), shaming and ostracism (28.95%), and spreading rumors (18.51%). This reflects an attempt to exclude women from the public space and create a perception towards women that they are incompetent, and that politics is not a suitable field for women's participation without resorting to direct threats.

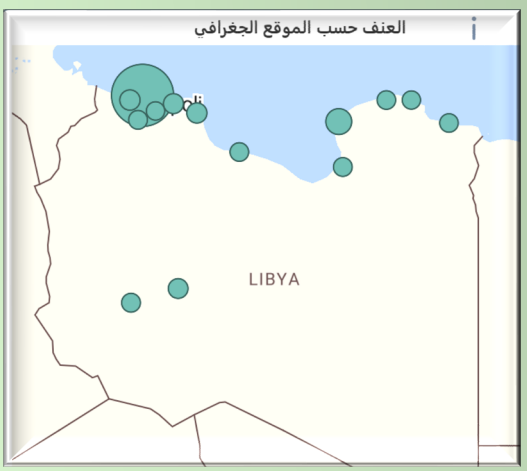

Geographically, the largest activity monitored was in Tripoli, which is the number one city in terms of the size of violent content, significantly ahead of Benghazi, followed by Misrata, Tarhuna, and Al-Khums. These cities are not only large, populated areas, but also hubs for political and media activity, which reinforces the hypothesis that the increasing visibility of women in the public space – especially during electoral processes or in decision making positions – leads to an escalation of violent discourse against them.

Given the political context and timetable for Libya's 2025 electoral process in the second municipal council election cycle, the rise in hate speech in the following periods can be explained as follows:

1. End of February: This increase coincided with the start of the Candidate Nomination period, where women candidates faced a wave of criticism, personal attacks and challenges to their eligibility, in an attempt to discourage them from participating in politics.
2. Early March: Online violence spiked with some prominent female names announcing their intention to run, sparking a wave of incitement and attacks against them, often from anonymous accounts or group pages.
3. End of April: Violent online campaigns escalated following the emergence of more visible election campaigns for some women, in which they were linked to moral and personal accusations within a systematic discourse to discredit them to the public.
4. End of June: This period witnessed another peak of violence with the controversy over the electoral process, as some attacks targeted HNEC.

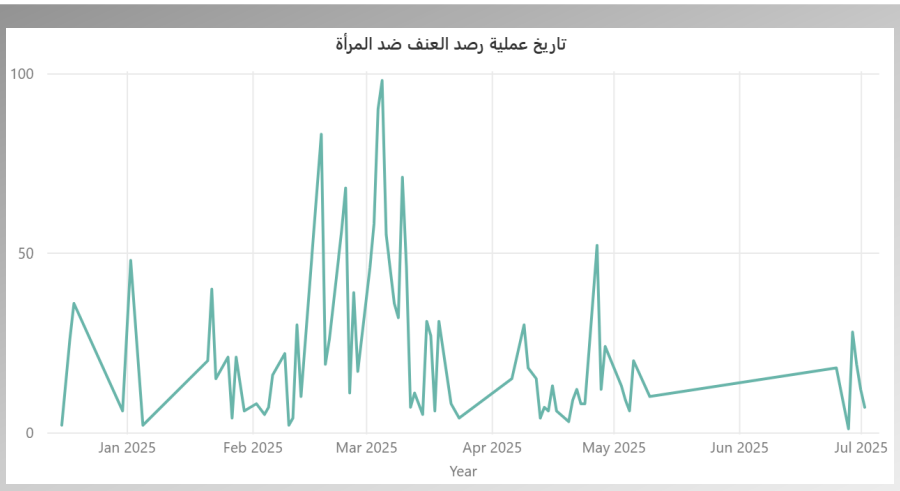

Subsequently, the posts classified as alarming are reviewed by an in-depth trained monitoring team in HNEC, where the content is reviewed and determines whether it is impactful on the political situation and the electoral process. As for posts that are shown to be irrelevant, they are excluded. The monitoring team also contributes to providing a deeper analysis of the posts and identifying patterns of violence and the social and political context associated with them.

Mapping OVAW in Politics:

Who? Where? and How?

Detailed data indicate that OVAW in the Libyan political space is concentrated almost exclusively on social media sites, prominently Facebook, which accounted for 97% of violent posts, compared to only 3% on X/Twitter, and less than 1% on website articles.

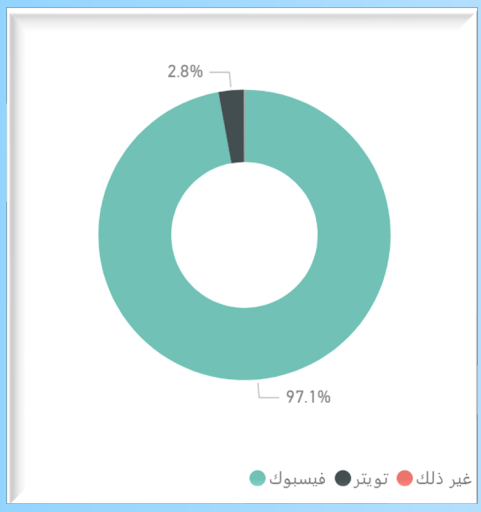

These statistics confirm that the most active and influential online environment in Libya – especially Facebook – constitutes the main channel for violent discourses, due to a number of reasons: its popularity and ease of content circulation; the difficulty of identifying the source of violence, especially if it is posted by fake anonymous accounts; the weakness of the technical capabilities of the rule of law institutions to ensure the prosecution of the perpetrators; and the legislative gap in criminalizing online violence in the electoral process as an electoral crime.

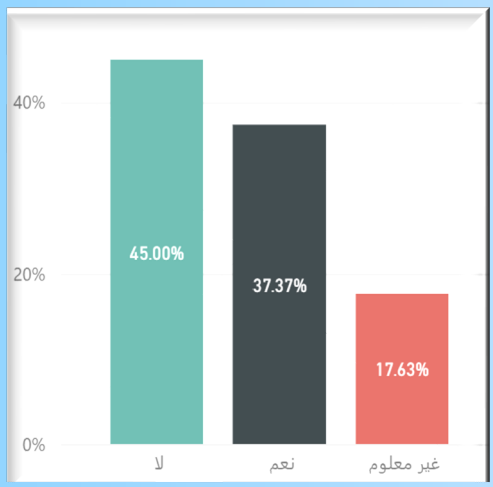

In terms of the gender of the content creators, the data shows that 45% of monitored posts were made by men, while 37% of posts were made by women, 18% of posts were posted by unknown accounts.
These data require careful and in-depth analysis, as they show that violent online discourse directed against women does not only originate from men, but sometimes women may participate – for a variety of reasons, including social pressure or following the same exclusionary discourse against women – in spreading verbal violence against other women, especially if they are social actors or political participants.

4. Strengthening the capacity of the Monitoring Unit within HNEC in terms of monitoring, analysis and reporting training to monitor provocative or violent posts against women.
5. Work with social media platforms to restrict accounts that post hate speech against women in the electoral process, whether the target is women candidates or HNEC employees.
6. Launching outreach campaigns for citizens about the negative impact of OVAW in relation to elections and women's political participation and its impact on the inclusiveness of the electoral process.
7. The need to provide a safe environment for women's participation in elections and to address hate speech in electoral civic education programs.
8. Establish channels of communication with actors and specialists in the field of combating violence against women, such as rule of law institutions, relevant ministries, and civil society organizations.
9. Integrate the report recommendations in the Women Support Unit's (WSU) workplan in HNEC.

A Fractioned Electoral Status and Cyberviolence Targeting Women in Libya

During the first half of 2025, Libya witnessed an electoral movement reflected in holding municipal council elections amid sharp political polarization, which began with the Candidate Nomination phase. This was accompanied by intensive campaigns on social media.

In the current state of Libya, patterns of cyberviolence directed against women, especially women candidates or those holding official positions, have emerged. This pattern has posed a dual threat: the exclusion of women from the political space on the one hand, and the undermining of the credibility of electoral processes and institutions on the other.

During the period from 1 January to 26 June 2025, the E-Monitor platform monitored and analyzed 85,801 posts (40,800 on X/Twitter and 45,001 on Facebook), and 610 posts were monitored and analyzed by monitors. The monitored posts are on Libyan women in the political space in general and the electoral context in particular. The report highlights an escalation in OVAW on Facebook, specifically targeting women politicians, women candidates and HNEC staff workers through hate speech and spreading rumors.

The Methodology for Monitoring Violent Online Content

The monitoring process was carried out using a digital system which focuses on monitoring posts containing online violence directed against women participating in political life and elections. It collects posts from influential accounts and pages in the community and then analyzes them using AI to identify content that may be concerning or violent.

Online Violence against Women
Monitoring Report
January-June 2025

Overview – Key Points and Recommendations

This document is an analysis of online violence against women (OVAW) in the electoral space in Libya during the period of 1 January to 26 June 2025 through the data analysis of approximately 610 online posts. They have shown concerning indicators that call for a strategic response by the High National Elections Commission and its partners.

Key Points

- Hate speech against women candidates has escalated: More than 72% of violent posts have targeted women candidates or women who assume a political position.
- Escalating intensity of psychological violence: 89% of posts formed patterns of violent discourse against women through insults, stigmatization, ridiculing, and accusations.
- Data analysis results have shown that the most used platform to target women is Facebook, where approximately 97% of the posts were monitored as OVAW.
- 77% of the posts included direct contempt for women's personalities or appearances, not for their political positions.
- The perpetrators are mostly fake accounts, which complicates the response to the violence.
- Escalation of attacks on HNEC: Several posts were monitored that carried violent rhetoric against the HNEC and its members (especially the women).
- The rate of hate speech directed at women working in ministries, municipalities and HNEC is higher than the hate speech directed at independent candidates.
- Violence takes a discriminatory form against women in which the focus is on appearance, origins, attire, and skepticism on women's social "legitimacy."

Strategic recommendations for HNEC

1. Present recommendations to the Legislative Authority on the inclusion of clear texts in electoral laws concerning OVAW in Elections.
2. Adopting a Code of Conduct which includes texts on renouncing online violence in all shapes and forms.
3. The creation of a parallel channel to receive calls from the women targeted with online violence campaigns which have not been monitored by the platform.

تقرير رصد العنف الإلكتروني ضـــد المـرأة في الانتخـابـات

Online Violence against Women Monitoring Report

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
High National Elections Commission

وحدة دعم المرأة
Women's Support Unit
sabadul gurna adimii

Online Violence against Women

Monitoring Report

During
January-June 2025